الشروط العامة للاختبار النفسي: وتتضمن الشروط التالية:

1- الشمول: من أشهر تعريفات مفهوم " الاختبار " هو تعريف "أنستازي " بأنه: مقياس موضوعي مقنن لعينة من السلوك. ومن ثم فالاختبارات بالفعل قد تكون عينات سلوك وهى في ذلك تتشابه مع الاختبارات التي تستخدم في العلوم الأخرى، بشرط أن تتم الملاحظات على عينات جيدة الانتقاء من سلوك الإنسان

وتقول " أنستازي " إن الاختبارات النفسية تتشابه مع الاختبارات التي تستخدم في العلوم الأخرى. بشرط أن تتم الملاحظات على عينة صغيرة جيدة الانتقاء من سلوك الفرد

وفى هذا الصدد فإن السيكولوجي يحذو حذو المتخصص في علم الكيمياء مثلاً، حين يختبر دم المريض أو ماء الشرب فيقوم بتحليل عينة أو أكثر منه، وتعطينا مثالاً لذلك فتقول: " إذا أراد السيكولوجي أن يختبر المحصول اللفظي للطفل، أو قدرة شخص يعمل بالبنك على أداء العمليات الحسابية أو مدى التآزر بين العين واليد عند الطيار (أو لاعب كرة السلة أو ألعاب المضرب)، فإنه يفحص أداء هؤلاء في عينة ممثلة من الكلمات أو المشكلات الحسابية أو الاختبارات الحركية.

فإذا كان هدف الاختبار قياس المحصول اللفظي للطفل، فإن الاختبار ينبغي أن يتضمن عينة تمثل بصدق هذا السلوك المراد قياسه. ويلاحظ أن الاختبار الذي يقتصر على قياس جانب واحد من جوانب السلوك لا يعد قياساً شاملاً مهما تعددت أسئلته. فإذا لم يتضمن الاختبار إلا أسئلة في الجمع فقط، فهو لا يقيس القدرة العددية، وإذا لم يتضمن الاختبار إلا أسئلة من المصطلحات الخاصة بالتربية الرياضية أو التربية الموسيقية أو الفنية فهو مقياس لا يصلح لقياس المحصول اللغوي للطفل وهكذا. ويتطابق الاختبار تطابقاً تاماً في بعض الحالات مع السلوك الذي يتنبأ به أو يشخصه، كما هو الحال في مجال التحصيل المدرسي والكفاءة المهنية.

ولذلك ينبغي أن يتضمن الاختبار التحصيلي كل ما تم تدريسه من محتوى وأهداف وليس عينة منها حتى يمكن تشخيص صعوبات التعلم والتأكد من مدى الإتقان، واقتراح الوسائل الكفيلة لتحقيق أهداف التعلم. أما بالنسبة إلى اختبارات الذكاء، فإن العينة المختارة من السلوك ينبغي أن تمثل كل مجالات النشاط العقلي المراد قياسه.

2- **التقنين:** وهو يعنى توحيد إجراء تطبيق الاختبار وتصحيحه . وإذا كانت الدرجات التي يحصل عليها الأفراد المختلفون قابلة للمقارنة، فإن شروط الاختبار يجب أن تكو موحدة للجميع. هذا الشرط ما هو إلا تطبيق خاص للحاجة إلى الشروط والظروف المضبوطة في جميع الملاحظات العلمية.

ويتضمن التقنين توحيد المواد المستخدمة وحدود الزمن والتعليمات الشفهية أو التحريرية التي تعطى لمن يجرى عليهم الاختبار والأمثلة التوضيحية، وطرق تناول أسئلة المفحوصين واستفساراتهم وكل ما من شأنه أن يؤثر في أداء المفحوصين في الاختبار.

3- **الموضوعية:** يقصد بالموضوعية أن تكون عمليات تطبيق الاختبار وتصحيحه وتفسير درجاته وإعطاء تعليماته مستقلة عن الحكم الشخصي للفاحص. وتتحقق عن طريق تحديد التعليمات التي تضبط خطوات وكيفية إجراء الاختبار وتصحيحه وكذا تحديد المعايير التي يتم في ضوئها تفسير النتائج، فكلما كان القياس موضوعياً دقيقاً كان فهمنا للظاهرة موضوعياً دقيقاً، وأدى هذا إلى دقة في التنبؤ وما يستتبع ذلك من دقة في الضبط والتحكم، وبذلك يجب الحرص على توافر مجموعة من العوامل منها:

أ . أن تكون شروط إجراء الاختبار واحدة: من حيث توافر تعليمات محددة وواضحة ولا تقبل أي تفسيرات مختلفة، والالتزام بزمن الاختبار بدقة.

ب . أن يكون أسلوب التصحيح واحداً وواضحاً ومحدداً لا يختلف عليه المصححون وأن يصمم مفتاح خاص لتصحيح إجابات الاختبار.

جـ . أن تكون أسئلة الاختبار محددة لا تحتمل أكثر من إجابة.

فالموضوعية باختصار هي الحياد التام وعدم التحيز سواء أثناء تطبيق الاختبار أو تصحيحه. وفى هذا تعريف " الموضوعي بأنه ما ليس ذاتياً ".

ويجدر بنا أن نشير في هذا الصدد إلى أنه كلما كان تصحيح الاختبار موضوعياً كلما زاد ثبات الاختبار. إن أحد العوامل التي قد تؤثر على التغيير في الدرجات التي يحصل عليها المفحوص في الاختبار هي "تفرد أو تميز الإجابة التي يحصل على الدرجة فيها ". فإذا كان الاختبار موضوعياً خالصاً، أي إذا كانت الإجابات التي تنال الدرجة إجابات محددة تحديداً قاطعاً في مفتاح التصحيح، وأن هذه الإجابات هي وحدها التي تعطى الدرجة

الصحيحة، فإن هذا العامل (أي موضوعية التصحيح) لا يكون له أي أثر، أما إذا تدخل الحكم الذاتي للمصحح في تحديد صلاحية الإجابة مثلما يحدث في اختبارات تكميل الجمل، فإن هذا العامل يكون له عندئذ دخل في ثبات الاختبار.